

القسم: الأنظمة
المقرر: النظام الجنائي العام
المستوى: السادس
الرمز: (نظم ٣٥٦)
الزمن: ساعتان (٢:٠٠)



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
إدارة التعليم الإلكتروني وتوثيق التعليم عن بعد

الاختبار الفصلي للانتساب المطور - الفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي ١٤٣٧ - ١٤٣٨ هـ

@Law_208bot

رقم الهوية الوطنية:

مجموعة إثراء المعرفة في تخصص الأنظمة

الاسم:

(عدد الأسئلة 40 سؤالاً ، يرجى الإجابة عن جميع الأسئلة باختيار إجابة واحدة فقط)

| | | | | |
|---|-------------------------|-----------------------------------|------------------------------------|--------------------------------|
| س (١) إذا وجد رجل مقتول ويجواره رجل بيده سكين وفيه آثار للدم، فهذه تعد: | (أ) من الجرائم السياسية | (ب) جريمة لا تلبس فيها | (ج) جريمة متلبساً بها | (د) من الجرائم العادية |
| صفحة رقم (٥٥) | | | | |
| س (٢) الحكمة من عقاب الشخص الذي ارتكب جريمة هو: | (أ) للتحذير منها | (ب) لسلوكتها | (ج) لمنع الناس من اقتراها | (د) للعلم بها |
| صفحة رقم (١٨) | | | | |
| س (٣) إذا خالف الفرد النظام فإنه يتم توقيع الجزاء عليه من قبل: | (أ) المؤسسة الخاصة | (ب) الأفراد | (ج) السلطة العامة في الدولة | (د) المؤسسات الحكومية |
| صفحة رقم (٣) | | | | |
| س (٤) العقوبة الأصلية من جرائم القصاص هي: | (أ) القصاص | (ب) الدية | (ج) التعزير | (د) الحرمان من الميراث |
| صفحة رقم (٣٩) | | | | |
| س (٥) عقوبة من يرتكب جريمة البغي (وهي الخروج على الإمام) كما ذكره الكثير من العلماء هي: | (أ) القتل | (ب) الجلد | (ج) الحبس | (د) النفي |
| صفحة رقم (١١٣) | | | | |
| س (٦) من الشروط الموجبة لإقامة الحد على الشخص: | (أ) أن يكون مقيماً | (ب) أن يكون مسلماً | (ج) أن يكون ملتزماً بأحكام الإسلام | (د) كل الخيارات صحيحة |
| صفحة رقم (٢٥) | | | | |
| س (٧) إذا كانت جريمة الحراية قتلاً مع أخذ المال عنوة فتكون العقوبة: | (أ) القتل والصلب | (ب) النفي من الأرض | (ج) قتلاً فقط | (د) قطع الأيدي والأرجل من خلاف |
| صفحة رقم (٣٦) | | | | |
| س (٨) أول من أرسى قواعد النظام الجنائي العام، هو: | (أ) محمد ﷺ | (ب) النظام الفرنسي والنظام المصري | (ج) النظام الفرنسي | (د) النظام المصري |
| صفحة رقم (٤) | | | | |
| س (٩) إذا نظرنا إلى تقسيم الجرائم من حيث طبيعتها فإنها تنقسم إلى جرائم: | (أ) حدود وقصاص ودية | (ب) عمدية وغير عمدية | (ج) ضد الجماعة وضد الأفراد | (د) متلبس بها ولا تلبس فيها |
| صفحة رقم (٥٤) | | | | |
| س (١٠) هناك عدة أركان لإقامة الحد في جريمة القذف، منها: | (أ) القصد الجنائي | (ب) أن يكون المقدوف محصناً | (ج) الرمي بالزنا أو نفي النسب | (د) كل الخيارات صحيحة |
| صفحة رقم (٢٨) | | | | |
| س (١١) النظام الجنائي العام يتكون من قسمين: | (أ) النظريات والجريمة | (ب) الحدود والتعازير | (ج) الأركان والشروط | (د) الجريمة والعقوبة |
| صفحة رقم (٥) | | | | |
| س (١٢) يفهم من تعريف الجريمة أن الفعل والترك لا يعتبر جريمة إذا تقررت عليه: | (أ) جريمة | (ب) حبس | (ج) آثار للجريمة | (د) عقوبة |
| صفحة رقم (١٦) | | | | |

| | |
|---|---------------------------------------|
| س (١٣) القتل الخطأ: | صفحة رقم (٤١) |
| Ⓐ لا يقصد الفعل ولا الشخص | Ⓓ يقصد الفعل دون الشخص |
| Ⓑ يقصد الفعل والشخص | Ⓒ يقصد الشخص دون الفعل |
| س (١٤) إذا تعاون أكثر من شخص على جريمة واحدة فإن هذا يسمى : | صفحة رقم (٦٤) |
| Ⓐ الجريمة التامة | Ⓓ الإشتراك في الجريمة |
| Ⓑ الجريمة المتعدية | Ⓒ (ج) الشروع في الجريمة |
| س (١٥) من الشروط الموجبة لإقامة الحد : | صفحة رقم (٢٤) |
| Ⓐ الصغر | Ⓓ البلوغ |
| Ⓑ الإكراه | Ⓒ الجنون |
| س (١٦) جرائم التعازير، هي : عقوبات على جرائم : | صفحة رقم (٤٣) |
| Ⓐ وضعت الشريعة لها مقداراً | Ⓑ لم تضع الشريعة لها حداً ولا مقداراً |
| Ⓒ لم تضع الشريعة لها لا حداً ولا مقداراً | Ⓓ وضعت الشريعة لها حداً |
| س (١٧) المسؤولية الجنائية تقوم على عدة أسس ومنها: | صفحة رقم (٧٨) |
| Ⓐ أن يأتي الإنسان فعلاً محرماً | Ⓓ كل الخيارات صحيحة |
| Ⓑ أن يكون الفاعل مدركاً | Ⓒ (ج) أن يكون الفاعل مختاراً |
| س (١٨) جرائم القصاص والدية، هي عقوبة مقدرة حقاً: | صفحة رقم (٣٩) |
| Ⓐ للمجتمع | Ⓓ كل الخيارات صحيحة |
| Ⓑ لله سبحانه | Ⓒ للأفراد |
| س (١٩) من أركان السرقة الموجبة للحد : أن يكون الشيء المسروق مالاً منقولاً. | صفحة رقم (٣٣) |
| Ⓐ صحيح | Ⓓ خطأ |
| س (٢٠) معنى المقدره أي أنها : | صفحة رقم (٢٤) |
| Ⓐ تقبل الإسقاط إذا رأى ولي الأمر ذلك | Ⓓ كل الخيارات صحيحة |
| Ⓑ تقبل الإسقاط مطلقاً | Ⓒ لا تقبل الإسقاط مطلقاً |
| س (٢١) هناك عدة أركان لثبوت جريمة البغي، ومنها: | صفحة رقم (٣٧) |
| Ⓐ أن يكون الخروج مغالبة | Ⓓ كل الخيارات صحيحة |
| Ⓑ الخروج على الإمام | Ⓒ القصد الجنائي |
| س (٢٢) من الأركان العامة للجريمة : | صفحة رقم (٥٦) |
| Ⓐ أن يكون هناك نص يحرم الجريمة | Ⓓ كل الخيارات صحيحة |
| Ⓑ إتيان العمل المكون للجريمة | Ⓒ أن يكون الجاني مكلفاً |
| س (٢٣) من الشروط الموجبة لإقامة حد السرقة : | صفحة رقم (٣٤) |
| Ⓐ مطالبة المسروق منه بماله | Ⓓ كل الخيارات صحيحة |
| Ⓑ أن يأخذ المال من حرزه | Ⓒ انتفاء الشبهة |
| س (٢٤) الدية في القتل العمد تجب في مال : | صفحة رقم (٤٠) |
| Ⓐ العاقلة | Ⓓ كل الخيارات صحيحة |
| Ⓑ الورثة | Ⓒ القاتل |
| س (٢٥) تسقط عقوبة القصاص بفوات محل القصاص كموت الجاني. | صفحة رقم (٣٩) |
| Ⓐ صحيح | Ⓓ خطأ |
| س (٢٦) التعريف العام للجريمة من الناحية الشرعية، هو : فعل ما نهى الله عنه وزجر وعصيان ما أمر الله به. | صفحة رقم (١٥) |
| Ⓐ صحيح | Ⓓ خطأ |
| س (٢٧) إذا نظرنا إلى تقسيم الجرائم من حيث قصد الجاني فإنه تنقسم إلى جرائم : | صفحة رقم (٢٣) |
| Ⓐ عمدية وغير عمدية | Ⓓ ضد الجماعة وضد الأفراد |
| Ⓑ حدود وقصاص ودية | Ⓒ (ج) متلبس بها ولا تلبس فيها |

| | |
|---|-----------------|
| س (٢٨) قال ﷺ (إن الله تجاوز عن أمتي ما حدثت به نفسها) يدل هذا الحديث على أن الجاني : (أ) يعاقب بمجرد التفكير في الجريمة (ب) يعاقب بمجرد التفكير ووجود النية في ارتكاب الجريمة (ج) لا يوجد خيار صحيح (د) لا يعاقب بمجرد التفكير في الجريمة | صفحة رقم (٦٩) |
| س (٢٩) عقوبة شارب الخمر هي: (أ) الغرامة (ب) الجلد (ج) القتل (د) الحبس | صفحة رقم (٣٠) |
| س (٣٠) إذا كانت جريمة الحرابة مخالفة السبيل فقط دون قتل أو أخذ مال فالعقوبة : (أ) قطع الأيدي والأرجل من خلاف (ب) نفي من الأرض (ج) قتل وصلب (د) قتل فقط | صفحة رقم (٣٦) |
| س (٣١) يرى بعض العلماء ومنهم ابن تيمية أن الزيادة على الأربعين في جلد شارب الخمر: (أ) عائدة إلى رأي ولي الأمر (ب) مكروهة (ج) محرمة (د) واجبة | صفحة رقم (٣٠) |
| س (٣٢) يعاقب القاذف بعقوبة أصلية وقدرها: (أ) ٥٠ جلدة (ب) ١٠٠ جلدة (ج) ٣٠ جلدة (د) ٨٠ جلدة | صفحة رقم (١١١) |
| س (٣٣) الحدود في المقدرة : (أ) حقاً لله تعالى (ب) حقاً للأفراد (ج) لا يوجد خيار صحيح (د) حقاً لجزء من المجتمع | صفحة رقم (٢٤) |
| س (٣٤) الجرائم في الشريعة الإسلامية هي: (أ) جرائم الحدود (ب) جرائم القصاص والدية (ج) جرائم التعازير (د) كل الخيارات صحيحة | صفحة رقم (٢٤) |
| س (٣٥) جلد أبو بكر <small>رضي الله عنه</small> في زمانه شارب الخمر جلدة. (أ) ٨٠ (ب) ١٠٠ (ج) ٦٠ (د) ٤٠ | صفحة رقم (٣٠) |
| س (٣٦) الأنظمة الوضعية تعاقب على جريمة الزنا: (أ) إذا تم الإمساك بالطرفين أو بأحدهما (ب) في كل الأحوال (ج) لا يوجد خيار صحيح (د) إذا تضرر أحد الطرفين | صفحة رقم (٢٠) * |
| س (٣٧) لجريمة شرب الخمر ركنان لإقامة الحد: (أ) الشرب مع الرضا (ب) الشرب مع الإكراه (ج) الشرب مع القصد (د) لا يوجد خيار صحيح | صفحة رقم (٣٠) |
| س (٣٨) الجريمة قد تكون امتناعاً عن إتيان فعل مأمور به كأمتناع الأم عن إرضاع طفلها. (أ) صحيح (ب) خطأ | صفحة رقم (٤٨) |
| س (٣٩) الحكمة من مشروعية حد السرقة، هي: (أ) حفظ الأعراض (ب) حفظ الأنفس (ج) حفظ الأموال (د) حفظ الدماء | صفحة رقم (٣٢) |
| س (٤٠) الشريعة الإسلامية تعاقب على جريمة الزنا: (أ) إذا تضرر أحد الطرفين (ب) إذا تم الإمساك بالطرفين أو بأحدهما (ج) لا يوجد خيار صحيح (د) في كل الأحوال | صفحة رقم (٢٠) |

القسم: الأنظمة
المقرر: النظام الجنائي العام
المستوى: السادس
الرمز: (نظم ٣٥٦)
الزمن: ساعتان (٢:٠٠)



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
إدارة التعليم الإلكتروني

الاختبار الفصلي للانتساب المطور - الفصل الدراسي الصيفي من العام الجامعي ١٤٣٧ - ١٤٣٨ هـ

@Law_208bot

رقم الهوية الوطنية:

مجموعة إثراء المعرفة في تخصص الأنظمة

الاسم:

(عدد الأسئلة 40 سؤالاً ، يرجى الإجابة عن جميع الأسئلة باختيار إجابة واحدة فقط)

| | |
|--|----------------|
| س (١) يفهم من تعريف الجريمة أن الفعل والترك لا يعتبر جريمة إلا إذا تقررت عليه: عقوبة (أ) جريمة (ب) حبس (ج) آثار للجريمة (د) آثار للجريمة | صفحة رقم (١٦) |
| س (٢) الحرابة عند الفقهاء، هي: الخروج لأخذ المال على سبيل المغالبة. صحيح (أ) خطأ (ب) | صفحة رقم (٣٥) |
| س (٣) من الشروط الموجبة لإقامة الحد: الإكراه (أ) الصغر (ب) الجنون (ج) البلوغ (د) | صفحة رقم (٢٤) |
| س (٤) يكفي لإثبات واقعة القذف على القاذف شهادة: ثلاثة شهود (أ) خمسة شهود (ب) أربعة شهود (ج) شاهدين (د) | صفحة رقم (٢٨) |
| س (٥) عقوبة من يرتكب جريمة البغي: الحبس (أ) النفي (ب) الجلد (ج) القتل (د) | صفحة رقم (١١٣) |
| س (٦) نظام العقوبات، هو: مجموعة القواعد التي تحدد الجرائم وما يترتب عليها من عقوبات: السياسية (أ) الإجتماعية (ب) القانونية (ج) الثقافية (د) | صفحة رقم (١٢) |
| س (٧) إذا كان للشارق شبهة الملك في المسروق فإنه: يقام عليه القصاص (أ) عليه الدية (ب) يقام عليه الحد (ج) لا يقام عليه الحد (د) | صفحة رقم (٣٣) |
| س (٨) عقوبة السارق هي: الحبس (أ) القتل (ب) قطع الأرجل (ج) قطع اليد (د) | صفحة رقم (١٠٩) |
| س (٩) تتمثل الجريمة التأديبية في: إتيان أي فعل من جرائم الحدود (أ) مخالفة القواعد المنظمة لسلوك المواطنين جميعاً (ج) مخالفة القواعد المنظمة لسلوك الموظفين (ب) مخالفة القواعد المنظمة لسلوك بعض المواطنين (د) | صفحة رقم (٢٢) |
| س (١٠) امتناع الأم عن إرضاع طفلها بقصد قتله تعد جريمة: بسيطة (أ) مستمرة (ب) اعتيادية (ج) سلبية (د) | صفحة رقم (٤٨) |
| س (١١) التعريف العام للجريمة من الناحية الشرعية، هو: فعل ما نهى الله عنه وزجر عصيان ما أمر الله به. صحيح (أ) خطأ (ب) | صفحة رقم (١٥) |

| | | | | | |
|--|-----------------------------|-------------------------------|---------------------------------|----------------------------|----------------|
| س (١٢) القاعدة في الشريعة الإسلامية أن تعدد الفاعلين في الجريمة: | (أ) يؤثر في العقوبة | (ب) لا تؤثر على من يباشرها | (ج) يؤثر على من يباشرها فقط | (د) لا يؤثر على العقوبة | صفحة رقم (٧٣) |
| س (١٣) إطلاق الرصاص على المجني عليه يعد من مراحل: | (أ) التفكير في الجريمة | (ب) تنفيذ الجريمة | (ج) التحضير للجريمة | (د) الشروع في الجريمة | صفحة رقم (٧٠) |
| س (١٤) يثبت حد الزنا: | (أ) بالإقرار فقط | (ب) بالإقرار والشهود | (ج) بالإقرار أو الشهود | (د) بالشهود | صفحة رقم (٢٧) |
| س (١٥) من يعتمد قتل إنسان معين فهذا يعد من صور القصد: | (أ) العام | (ب) المباشر | (ج) الخاص | (د) غير المباشر | صفحة رقم (٧٩) |
| س (١٦) العقوبة المقدرة هي التي تكون: | (أ) محددة بنص شرعي | (ب) غير محددة من ولي الأمر | (ج) محددة من ولي الأمر | (د) غير محددة بنص شرعي | صفحة رقم (٢٤) |
| س (١٧) في جرائم الحدود: | (أ) يجوز العفو من الورثة | (ب) يجوز العفو من المجني عليه | (ج) يجوز العفو من ولي الأمر | (د) لا يجوز العفو مطلقاً | صفحة رقم (١١٩) |
| س (١٨) يعتبر شروعاً في الجريمة مجرد التفكير فيها. | (أ) صحيح | (ب) خطأ | | | صفحة رقم (٦٩) |
| س (١٩) حد الزاني المحصن. | (أ) جلد ١٠٠ وتعريب عام | (ب) التعريب عام | (ج) جلد ١٠٠ فقط | (د) الرجم | صفحة رقم (٢٦) |
| س (٢٠) جريمة القذف هي: | (أ) رمي المحصن بالهلاك | (ب) رمي المحصن بسوء الأدب | (ج) رمي المحصن بالزنا ونفي نسبه | (د) رمي المحصن بالقتل | صفحة رقم (٢٨) |
| س (٢١) من الشروط الموجبة لإقامة الحد أن يكون: | (أ) حريباً | (ب) دميماً | (ج) مقيماً | (د) ملتزماً بأحكام الإسلام | صفحة رقم (٢٥) |
| س (٢٢) إذا نظرنا إلى تقسيم الجرائم من حيث جسامة العقوبة فإنما تنقسم إلى جرائم: | (أ) متلبس بها ولا تلبس فيها | (ب) حدود وقصاصاً ودية وتعازير | (ج) ضد الجماعة وضد الأفراد | (د) عمدية وغير عمدية | صفحة رقم (٢٤) |
| س (٢٣) عقوبات التعزير يكون تقديرها من: | (أ) الشريعة الإسلامية | (ب) المجني عليه | (ج) القاضي | (د) ولي الأمر | صفحة رقم (٤٦) |
| س (٢٤) القصد الجنائي في الرجوع عن الإسلام لا يعد من أركان الردة: | (أ) صحيح | (ب) خطأ | | | صفحة رقم (٣٨) |
| س (٢٥) عقوبة شارب الخمر: | (أ) القتل | (ب) الجلد | (ج) الحبس | (د) الغرامة | صفحة رقم (١١٢) |
| س (٢٦) جرائم القصاص والدية هي عقوبة مقدرة حقاً: | (أ) للفقراء | (ب) لله تعالى | (ج) للأفراد | (د) للجميع | صفحة رقم (٣٩) |

| | | | | |
|---|-----------------------------------|--|-----------------------------------|----------------|
| س (٢٧) يعاقب القاذف بعقوبة تبعية وهي: | (ب) الأعمال الشاقة | (ج) الحبس | (د) الغرامة | صفحة رقم (٢٨) |
| س (٢٨) العقوبة الأصلية للجناية على ما دون النفس عمداً هي: | (ب) الحبس | (ج) الغرامة | (د) الجلد | صفحة رقم (٤٢) |
| س (٢٩) إذا كانت جريمة الحراية أخذ مال دون قتل، فالعقوبة: | (ب) قتل وصلب | (ج) قطع الأيدي والأرجل من خلاف | (د) نفي من الأرض | صفحة رقم (٣٦) |
| س (٣٠) وصفت الجريمة بأنها محظورات شرعية، وذلك لأنها محظورة بواسطة: | (ب) ولي الأمر | (ج) النظام | (د) القاضي | صفحة رقم (٥٦) |
| س (٣١) نية ارتكاب الجريمة تعد من مراحل: | (ب) تنفيذ الجريمة | (ج) التحضير للجريمة | (د) الشروع في الجريمة | صفحة رقم (٦٩) |
| س (٣٢) يعاقب القاذف بعقوبة أصلية قدرها: | (ب) ٩٠ جلدة | (ج) ٨٠ جلدة | (د) ٦٠ جلدة | صفحة رقم (٢٨) |
| س (٣٣) الحدود هي الجرائم: | (ب) المعاقب عليها بالقصاص | (ج) المعاقب عليها بحد من الحدود المخصوص عليها لشرعاً | (د) المعاقب عليها بالتعازير | صفحة رقم (٢٤) |
| س (٣٤) من أركان السرقة الموجبة للحد: أن يكون الشيء المسروق مالاً منقولاً. | (ب) خطأ | (ج) صحيح | (د) خطأ | صفحة رقم (٣٣) |
| س (٣٥) العقوبة التبعية لجرائم القصاص والدية هي: | (ب) التعزير | (ج) الحرمان من الميراث | (د) القتل | صفحة رقم (٣٩) |
| س (٣٦) قال عمر <small>رضي الله عنه</small> (لو إشتراك أهل صنعاء في قتل رجل لقتلتهم به) هذا الأثر يدل على أن العقوبة في الاشتراك في الحجم: | (ب) تختلف كل بحسب جريمته | (ج) واحدة | (د) تختلف باختلاف الجناة | صفحة رقم (٧٣) |
| س (٣٧) جريمة البغي، هي: الخروج على الإمام: | (ب) مغالبة | (ج) كراهية | (د) محبة | صفحة رقم (٣٧) |
| س (٣٨) في القتل شبه العمد يوجد: | (ب) عمد في الإعتداء وخطأ في القتل | (ج) خطأ في الإعتداء وخطأ في القتل | (د) عمد في الإعتداء وعمد في القتل | صفحة رقم (٤٠) |
| س (٣٩) جريمة السرقة، هي أخذ مال الغير: | (ب) علانية دون علمه به | (ج) خفية دون علمه به | (د) خفية مع علمه به | صفحة رقم (٣٢) |
| س (٤٠) تنقسم جرائم القصاص والدية إلى | (ب) ٧ أقسام | (ج) ٨ أقسام | (د) ٥ أقسام | صفحة رقم (١١٤) |

القسم: الأنظمة
المقرر: النظام الجنائي العام
المستوى: السادس
الرمز: (نظم ٣٥٦)
الزمن: ساعتان (٢:٠٠)



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
إدارة التعليم الإلكتروني وتوظيف التعليم عن بعد

الاختبار الفصلي للانتساب المطور - الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي ١٤٣٨ - ١٤٣٩ هـ

@Law_208bot

رقم الهوية الوطنية:

مجموعة إثراء المعرفة في تخصص الأنظمة

الاسم:

(عدد الأسئلة 40 سؤالاً ، يرجى الإجابة عن جميع الأسئلة باختيار إجابة واحدة فقط)

| | | | | | |
|--|---|---|---|---|------------------|
| س (١) من العقوبات التعزيرية في الشريعة الإسلامية : | (أ) الدية | (ب) الجلد | (ج) الكفارة | (د) الحرمان من الوصية | صفحة رقم (٤٤) |
| س (٢) يعتبر تعليق يد السارق في رقبته بعد قصها من العقوبات : | (أ) التبعية | (ب) البديلة | (ج) التكميلية | (د) الأصلية | صفحة رقم (١٠٦) |
| س (٣) لا يعد محارباً من خرج لأخذ المال على سبيل المغالبة، فأخلف السبيل ولم يأخذ مالا ولم يقتل أحداً. | (أ) صحيح | (ب) خطأ | | | صفحة رقم (٣٥) |
| س (٤) واحد مما يأتي من الخيارات لا يعد من شروط العقوبة ألا وهو أن تكون: | (أ) العقوبة شخصية | (ب) العقوبة سرية | (ج) العقوبة شرعية | (د) العقوبة عامة | صفحة رقم (١٠٤) |
| س (٥) يشترط لإقامة حد القذف أن يكون المقذوف مسلماً. | (أ) صحيح | (ب) خطأ | | | صفحة رقم (٢٩) |
| س (٦) يقسم الفقه الإسلامي الجرائم من حيث جسامة العقوبة إلى جرائم ... : | (أ) مؤقتة ، وغير مؤقتة | (ب) حدود، وقصاص، ودية وتعزير | (ج) عمدية، وغير عمدية | (د) إيجابية، وسلبية | صفحة رقم (٢٤) |
| س (٧) من جرائم الحدود : | (أ) شهادة الزور وأكل الربا واللواط | (ب) السحاق والتجسس والإختلاس | (ج) القذف والسرقة والردة | (د) السحر والتميمة وعقوق الوالدين | صفحة رقم (٢٤) |
| س (٨) واحد من الشروط الآتية لا يعد من شروط قطع يد السارق ، وهو أن يكون السارق: | (أ) عاقلاً مختاراً | (ب) غير مسلم | (ج) مكلفاً | (د) بالغاً | صفحة رقم (٣٣) |
| س (٩) من الحالات التي يمتنع فيها القصاص: | (أ) الشخص لولده | (ب) قتل الشخص لجده | (ج) قتل الشخص لأبيه | (د) قتل الشخص | صفحة رقم (٣٩) |
| س (١٠) يسأل الشخص جنائياً عن جرائمه ببلوغه سن الرشد وهو : | (أ) ٢٠ عام عند عامة الفقهاء و١٥ عاماً عند أبي حنيفة والمشهور عند مالك | (ب) ١٨ عام عند عامة الفقهاء و١٥ عاماً عند أبي حنيفة والمشهور عند مالك | (ج) ٢١ عام عند عامة الفقهاء و١٨ عاماً عند أبي حنيفة والمشهور عند مالك | (د) ١٥ عام عند عامة الفقهاء و١٨ عاماً عند أبي حنيفة والمشهور عند مالك | صفحة رقم (٩٧) |

| | | | | | |
|--|--|--|---|--|-------------------------------|
| س (١١) خروج جماعة ذات شوكة ورئيس مطاع على الإمام بتأويل خاطئ في الدين هو تعريف لجريمة: | (أ) الخيانة الكبرى | (ب) الردة | (ج) الحراية | (د) البغي | صفحة رقم (٣٧) |
| س (١٢) تطلق على المدرسة التي أسسها العالمان "جري" و "كيتيلية" اسم: | (أ) المدرسة الجغرافية أو مدرسة الخرائط | (ب) المدرسة التقليدية | (ج) المدرسة النفسية | (د) المدرسة الوضعية | صفحة رقم (٨) |
| س (١٣) قطع يد الشخص بسرقة المال المشترك بينه وبين شخص آخر. | (أ) صحيح | (ب) خطأ | | | صفحة رقم (٣٣) الصحيح: تقطع |
| س (١٤) يثبت الزنا ب: | (أ) شهادة أربعة شهود عدول فقط | (ب) الإقرار فقط | (ج) الإقرار أو شهادة أربع شهود عدول | (د) الإقرار أو شهادة شاهدين عدلين | صفحة رقم (٢٧) |
| س (١٥) من العقوبات التبعية للقتل العمد: | (أ) الحرمان من الميراث | (ب) الدية | (ج) التعزير | (د) الجلد | صفحة رقم (١٠٦) |
| س (١٦) من شروط قطع يد السارق: أن يبلغ المال المسروق نصاباً هو: | (أ) عشرة دنانير من الذهب فصاعداً | (ب) نصف دينار من الذهب فصاعداً | (ج) ربع دينار من الذهب فصاعداً | (د) دينار من الذهب فصاعداً | صفحة رقم (٣٤) |
| س (١٧) تجب الدية في حالة القتل شبه العمد على: | (أ) أهل الحي الذي يعيش فيه الجاني | (ب) عاقلة الجاني من الذكور | (ج) الجاني في ماله | (د) ورثة الجاني من الذكور والإناث | صفحة رقم (٤١) |
| س (١٨) من شروط تحقق الدفاع الشرعي المتعلقة بالاعتداء: | (أ) ألا يكون الاعتداء على المال | (ب) أن يكون الاعتداء خفية | (ج) أن يكون الاعتداء فردياً | (د) أن يكون خطر الاعتداء حالاً وشيكاً | صفحة رقم (٩٠) |
| س (١٩) يطلق على إتيان العمل المكون للجريمة في الاصطلاح القانوني اسم الركن: | (أ) الشرعي للجريمة | (ب) الأدبي للجريمة | (ج) المعنوي للجريمة | (د) المادي للجريمة | صفحة رقم (٥٦) |
| س (٢٠) واحد من الأسباب التالية لا يعد من الأسباب المبيحة لفعل المحرم: | (أ) الدفاع الشرعي | (ب) تخليص المصاب من الألم بقتله (قتل الرحمة) | (ج) استعمال الحق بحسن النية | (د) أداء الواجب | صفحة رقم (٨٦) |
| س (٢١) يعد حرمان القاذف من الأهلية للشهادة من العقوبات: | (أ) التكميلية | (ب) الأصلية | (ج) البديلة | (د) التبعية | صفحة رقم (١٠٦) |
| س (٢٢) من أمثلة القتل الذي يعتبر في معنى القتل الخطأ: | (أ) من سقط منه شيء ثقيل بدون قصد على رأس إنسان فقتله | (ب) من رمى ما يحسبه حيواناً فتبين أنه إنسان | (ج) من أراق ماء في الطريق فأنزلق به أحد المارة فمات | (د) من رمى صيداً فأصاب أحد الأشخاص فقتله | صفحة رقم (٤١) |
| س (٢٣) تصنف جريمة البغي على أنها من الجرائم: | (أ) السياسية | (ب) العادية | (ج) العسكرية | (د) السلبية | صفحة رقم (٥٢) |

| | | |
|--|---|----------------|
| س (٢٤) مقدار دية الجناية على النفس هي : (أ) مائة من الإبل أو ألف دينار من الذهب أو ألف شاة من الغنم (ج) مائة من الإبل أو اثنا عشر ألف دينار من الذهب أو مائة بقرة | (ب) مائة من الإبل أو ألف دينار من الذهب أو مائتا بقرة (د) مائة من الإبل أو ألف درهم من الفضة أو مائتا شاة من الغنم | صفحة رقم (٤٠) |
| س (٢٥) يكفي في الجريمة التأديبية مجرد التحديد العام للواجبات التي لا يجوز الإخلال بها. صحيح (أ) خطأ (ب) | | صفحة رقم (٢٢) |
| س (٢٦) أقرب النظريات القانونية إلى الفقه الإسلامي في بيان علاقة السببية بين سلوك الجاني والنتيجة هي : (أ) نظرية السبب الأقوى (ب) نظرية تعادل الأسباب (ج) نظرية السبب الأضعف (د) نظرية السبب الملائم | | صفحة رقم (٦٨) |
| س (٢٧) من الجرائم التي لا ترتفع فيها العقوبة وإن كانت تحت تأثير الإكراه الملجئ: (أ) القذف (ب) السرقة (ج) الضرب المهلك (د) الشتم | | صفحة رقم (١٠٠) |
| س (٢٨) من شروط قطع يد السارق أن يطالب المسروق منه بماله. صحيح (أ) خطأ (ب) | | صفحة رقم (٣٤) |
| س (٢٩) المقصود بالحرز في باب حد السرقة : (أ) ما تحفظ فيه الأموال (ج) الحراسة الموضوعة على المال الذي تمت سرقة | (ب) النصاب الذي تقطع فيه اليد (د) مقدار المال المسروق | صفحة رقم (٣٤) |
| س (٣٠) جريمة السرقة ب: (أ) شهادة شاهدين من الرجال دون النساء (ج) شهادة رجلين أو شهادة رجل وامرأتين | (ب) الإقرار فقط (د) شهادة شاهدين من الرجال فقط | صفحة رقم (٣٤) |
| س (٣١) لإقامة الحد على من ارتكبه أن يكون : (أ) عالماً بأن فعله مخالف للفطرة (ج) عالماً بالتحريم حتى ولو لم يكن على علم بالعقوبة | (ب) عالماً بالعقوبة (د) عالماً بالتحريم والعقوبة معاً | صفحة رقم (٢٥) |
| س (٣٢) من موانع المسؤولية الجنائية: (أ) أن يكون المعتدي عليه والداً للمعتدي (ج) السكر غير الاختياري | (ب) أن يكون المعتدي عليه أماً للمعتدي (د) العلاقة الزوجية | صفحة رقم (٩٤) |
| س (٣٣) يرى شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله أن عقوبة شرب الخمر ، هي : (أ) ٨٠ جلدة (ج) ٤٠ جلدة يمكن أن تتراد ل ٨٠ جلدة إن رأى الإمام ذلك | (ب) ١٠٠ جلدة (د) ٤٠ جلدة غير قابلة للزيادة | صفحة رقم (٣٠) |
| س (٣٤) يعرف القتل الذي يقصد فيه الجاني الاعتداء على المجني عليه بما لا يقتل غالباً ب: (أ) القتل المجري مجرى الخطأ (ب) القتل العمد (ج) القتل شبه العمد (د) القتل الخطأ | | صفحة رقم (٤٠) |
| س (٣٥) النظرية التي تقوم على أساس أن السببية تكون قائمة بين سلوك الجاني والنتيجة حتى لو تدخلت عوامل أخرى سابقة أو لاحقة ما دامت هذه العوامل متوقعة أو مألوفة ، يطلق عليها اسم : (أ) نظرية السبب المزدوج (ب) نظرية السبب الملائم (ج) نظرية تعادل الأسباب (د) نظرية السبب الأقوى | | صفحة رقم (٦٦) |

| | | | | | |
|---|-----------------------|--|------------------------------------|------------------------------------|---------------|
| س (٣٦) يمكن سقوط عقوبات الحدود بالتقادم فيما عدا القذف عند : | (ب) الملكية | (ج) الحنابلة | (د) الشافعية | صفحة رقم (١٢٣) | |
| س (٣٧) مؤسس علم الاجتماع الجنائي هو : | (ب) أنريكو فري | (ج) ديلايورتا | (د) جاروفالو | صفحة رقم (١٠) | |
| س (٣٨) عقوبة القاذف إذا توافرت فيه شروط إقامة الحد عليه ، هي : | (أ) الجلد ٨٠ جلدة فقط | (ب) عدم قبول شهادته فقط | (ج) الجلد ٨٠ جلدة وعدم قبول شهادته | (د) الجلد ٤٠ جلدة وعدم قبول شهادته | صفحة رقم (٢٩) |
| س (٣٩) من العقوبات التبعية لحد الردة عند الأئمة مالك والشافعي وأحمد : | (ب) الجلد | (ج) مصادرة أمواله وانقطاع التوارث بينه وبين أهله | (د) التوبيخ | صفحة رقم (٣٨) | |
| س (٤٠) ركن الحرابة، هو : | (ب) أخذ المال خفية | (ج) الخروج لأخذ المال مجاهرة سواء أخذ المال أم لم يؤخذ | (د) الخروج لأخذ المال مجاهرة | صفحة رقم (٣٥) | |

فهد المصحفي / سعة الأنصاري

القسم: الأنظمة
المقرر: النظام الجنائي العام
المستوى: السادس
الرمز: (نظم ٣٥٦)
الزمن: ساعتان (٢:٠٠)



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
كلية التعليم الإلكتروني والدراسات
عن بعد

الاختبار الفصلي للانتساب المطور - الفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي ١٤٣٨ - ١٤٣٩ هـ

@Law_208bot

رقم الهوية الوطنية:

مجموعة إثراء المعرفة في تخصص الأنظمة

الاسم:

(عدد الأسئلة 40 سؤالاً ، يرجى الإجابة عن جميع الأسئلة باختيار إجابة واحدة فقط)

س (١) من الشروط غير الضرورية لإباحة الدفاع الشرعي للمعتدي عليه بسبب تحقيق الاعتداء:

صفحة رقم (٩٠)

- (أ) أن يقع الاعتداء على النفس أو العرض أو المال
(ب) أن يكون الفعل المهدد بالخطر فعلاً إيجابياً
(ج) وجود فعل يهدد بخطر غير مشروع
(د) أن يكون خطر الاعتداء حالاً وشيكاً

س (٢) المذهب الذي يرى بأن حد شرب الخمر هو ٤٠ جلدة وأن للإمام الزيادة إلى ٨٠ هو :

صفحة رقم (٣٠)

- (أ) المذهب المالكي
(ب) المذهب الحنفي
(ج) مذهب الليثي
(د) المذهب الشافعي

س (٣) من الشروط التي يجب توافرها لإقامة حد القذف على القاذف:

صفحة رقم (٢٩)

- (أ) أن يكون المقذوف رجلاً
(ب) أن يكون القاذف مكلفاً غير مختار
(ج) أن يطالب المقذوف بالحد
(د) أن يكون المقذوف غير محصن

س (٤) تثبت جريمة السرقة ب :

صفحة رقم (٣٥)

- (أ) إقرار السارق على نفسه أو شهادة رجلين عدلين
(ب) إقرار السارق عن نفسه فقط
(ج) إقرار السارق على نفسه أو شهادة رجلين أو رجل وامرأتين عدول
(د) شهادة رجلين عدلين فقط

س (٥) من الشروط التالية شرط غير معتبر لجواز استعمال الحق كسبب من أسباب إباحة ارتكاب الفعل المحرم ألا وهو :

صفحة رقم (٨٦)

- (أ) أن يتم التزام حدود الحق
(ب) أن يكون الحق موجوداً
(ج) الاضطرار لاستعمال الحق
(د) حسن النية

س (٦) من العقوبات التبعية للقتل خطأ:

صفحة رقم (٣٩)

- (أ) عدم قبول شهادة القاتل خطأ
(ب) الدية
(ج) الحرمان من الوصية
(د) الكفارة

س (٧) العقوبة الأصلية في القتل شبه العمد هي :

صفحة رقم (٤١)

- (أ) الدية فقط
(ب) التعزير والحرمان من الميراث
(ج) الدية والكفارة
(د) الكفارة

س (٨) لا يباح الدفاع الشرعي للمعتدي عليه إذا كان المعتدي متمتعاً بالحصانة الدبلوماسية:

صفحة رقم (٩٠)

- (أ) صحيح
(ب) خطأ
الصحيح: لا يحول دون توفر الدفاع الشرعي

س (٩) يجب على المرؤوس تنفيذ أوامر رئيسه وإن كانت مخالفة للنظام وتكون المسئولية حينئذ على الرئيس لا على المرؤوس:

صفحة رقم (٨٩)

- (أ) صحيح
(ب) خطأ

| | | | | | |
|--|--|--|--|--|----------------|
| س (١٠) لا تسقط عقوبات جرائم الحدود والقصاص بالتقادم عند الجمهور وهم : | (أ) أبو حنيفة ومالك وأحمد بن حنبل | (ب) مالك والشافعي وأبو حنيفة | (ج) أبو حنيفة والشافعي وأحمد بن حنبل | (د) مالك والشافعي وأحمد بن حنبل | صفحة رقم (١٢٣) |
| س (١١) وإذا وجه شخص كلبه المسعور ليهاجم شخصا ما ، فإنه لا يحق للمدافع في هذه الحالة ترك الكلب وقتل صاحبه. | صحيح | (ب) خطأ | | | صفحة رقم (٩١) |
| س (١٢) من مسقطات القصاص: | (أ) البتة (أن يكون القاتل أبناً للمجني عليه) | (ب) عفو بعض ورثة الدم وإن لم يوافق الآخرون | (ج) الحفادة (أن يكون القاتل حفيداً للمجني عليه) | (د) الزوجية (أن يكون القاتل زوجاً للمجني عليه) | صفحة رقم (٤٠) |
| س (١٣) إذا وجب صيام شهرين متتابعين في حالة القتل شبه العمد فإنه يعتبر حينئذ عقوبة : | (أ) تعزيرية | (ب) تبعية | (ج) بدلية | (د) أصلية | صفحة رقم (٤١) |
| س (١٤) العقوبة الأصلية في القتل العمد هي : | (أ) الدية والتعزير | (ب) القصاص | (ج) القصاص والدية | (د) القصاص والحرمان من الميراث | صفحة رقم (١٠٦) |
| س (١٥) من الأسباب غير المبيحة لارتكاب الفعل المحرم: | (أ) الدفاع الشرعي | (ب) أداء الواجب | (ج) استعمال الحق | (د) تخليص المصاب من الألم بقتله (قتل الرحمة) | صفحة رقم (٨٦) |
| س (١٦) من العقوبات التبعية لجريمة الردة: | (أ) صلب المرتد | (ب) جلد المرتد | (ج) مصادرة أموال المرتد وعدم التوارث بينه وبين أحد من أهله | (د) حرق المرتد | صفحة رقم (٣٨) |
| س (١٧) تعتبر المسؤولية الجنائية كاملة في المملكة العربية السعودية ببلوغ الشخصية سن الـ: | (أ) ٧ أعوام | (ب) ٢١ عام | (ج) ١٨ عام | (د) ١٥ عام | صفحة رقم (٩٧) |
| س (١٨) العلة في إباحة القتل من قبل الجلاد عند تنفيذ عقوبة الإعدام هي : | (أ) أداء الواجب | (ب) استعمال الحق | (ج) حسن النية | (د) الدفاع الشرعي | صفحة رقم (٨٨) |
| س (١٩) الرأي الذي يذهب إلى أن الإمام مخير في اختيار عقوبة المحارب (في غير حالة القتل) من بين العقوبات الواردة في نص آية الحرابة هو للإمام: | (أ) مالك بن أنس | (ب) أبي حنيفة | (ج) الشافعي | (د) سفيان الثوري | صفحة رقم (٣٦) |
| س (٢٠) أقرب النظريات إلى الفقه الإسلامي بالنسبة لبيان علاقة السلوك الإجرامي بإحداث النتيجة أو الموت هي : نظرية السبب: | (أ) الأقوى | (ب) المحض | (ج) المتعادل والمكافئ | (د) الكافي | صفحة رقم (٦٨) |
| س (٢١) مدة استتابة المرتد عند أكثر المذاهب هي : | (أ) ٧ أيام | (ب) ٣ أيام | (ج) ١٠ أيام | (د) ٣٠ يوم | صفحة رقم (٣٨) |
| س (٢٢) من الأئمة الذين ذهبوا إلى وجوب الدية في مال الجناني إذا مات قبل أن يقتض منه : | (أ) الشافعي وأحمد بن حنبل | (ب) الليث بن سعد وابن جرير الطبري | (ج) أبو حنيفة ومالك | (د) الثوري والأوزاعي | صفحة رقم (٣٩) |

س (٢٣) من أهم الفوارق بين الجريمة والجناية الجريمة التأديبية لدة شراح الأنظمة الوضعية هو أن:

صفحة رقم (٢٢)

- (أ) العقوبة في حالة الجريمة الجنائية تخضع دائماً لتقدير القاضي بينما تحدد العقوبة في الجريمة التأديبية بنص القانون
(ب) الجريمة التأديبية تتمثل في مخالفة القواعد المنظمة للسلوك الوظيفي بينما تتمثل الجريمة الجنائية في مخالفة القواعد المنظمة لسلوك المواطنين جميعاً
(ج) الدعاوي التأديبية يقصد منها حماية المجتمع بينما يقصد من الدعاوي الجنائية حماية المهنة فقط
(د) الجرائم التأديبية تحدد على سبيل الحصر بينما يكفي في الجريمة الجنائية مجرد التحديد العام

س (٢٤) من السراق الذين لا تقطع أيديهم في جريمة السرقة:

صفحة رقم (٣٤)

- (أ) الجار (ب) الأخ (ج) الجد (د) الصديق

س (٢٥) مما يعد قتلاً شبه عمد :

صفحة رقم (٤٠)

- (أ) ضرب المجني عليه بعضى صغيرة لا تقتل غالباً أدت إلى موته (ب) التسميم
(ج) حبس المجني عليه في غرفة بدون طعام وشراب مما أدى إلى موته (د) خنق المجني عليه بحبل

س (٢٦) يشترط في المال المسروق في جريمة السرقة :

صفحة رقم (٣٤)

- (أ) أن يبلغ نصاب المال في الزكاة (ب) أن يكون محرراً
(ج) أن يؤخذ علانية (د) أن يكون عقاراً

س (٢٧) تثبت جريمة شرب الخمر ب :

صفحة رقم (٣١)

- (أ) القرائن فقط (ب) شهادة شاهدين عدلين فقط
(ج) إقرار شارب الخمر على نفسه (د) إقرار شارب الخمر على نفسه أو شهادة شاهدين عدلين أو القرائن

س (٢٨) يطلق على جريمة الحرابة اسم:

صفحة رقم (٣٥)

- (أ) الاختلاس (ب) السرقة الكبرى (ج) البغي (د) السرقة الصغرى

س (٢٩) ركن جريمة الحرابة الأساسي هو : الخروج لأخذ المال :

صفحة رقم (٣٥)

- (أ) بشرط تحقيق أخذ المال (ب) بشرط تحقق الاعتداء على الأموال والنفوس
(ج) سواء تحقق أخذه أم لم يتحقق (د) بشرط تحقق إخافة السبيل

س (٣٠) تقسيم الجرائم من حيث جسامتها في الأنظمة الوضعية إلى :

صفحة رقم (٤٧)

- (أ) جرائم قصاص ودية وتعزير (ب) جرائم جنائيات وجرائم تأديبية
(ج) جرائم متلبس بها وجرائم غير متلبس (د) جرائم جنائيات وجنح ومخالفات

س (٣١) يمكن تقسيم الجرائم من حيث طبيعتها العامة إلى جرائم :

صفحة رقم (٥٢)

- (أ) عمدية وغير عمدية (ب) عادية وعسكرية وسياسية (ج) حدود وقصاص وتعزير (د) متلبس بها وغير متلبس بها

س (٣٢) من الشروط غير الصحيحة لإقامة الحد :

صفحة رقم (٢٥)

- (أ) أن يقيم الحد الإمام أو نائبه وليس صاحب الحق في الحد (ب) أن يكون من وجب عليه الحد بالغاً عاقلاً
(ج) أن يكون من وجب عليه الحد عالماً بالعقوبة (د) أن يكون من وجب عليه الحد ملتزماً بأحكام الإسلام

س (٣٣) من الجرائم التي يعاقب عليها بالتعزير كعقوبة أصلية ، جريمة :

صفحة رقم (٤٣)

- (أ) قطع الطريق (ب) القذف (ج) أكل السحت والربا (د) البغي

س (٣٤) الإمام الذي ذهب إلى عدم جواز اجتماع القطع وضمان المال المسروق على السارق هو الإمام:

صفحة رقم (٣٤)

- (أ) الشافعي (ب) أبو حنيفة (ج) ابن جرير الطبري (د) أحمد بن حنبل

| | | | | |
|--|-----------------------------------|---|---|--|
| س (٣٥) يطلق على النظرية التي تقتضي ألا يسأل الفاعل عن النتيجة إلا إذا كانت متصلة اتصال مباشراً بفعله اسم: صفحة رقم (٦٦) | نظرية السبب الأقوى | (ب) نظرية السبب المحض | (ج) نظرية السبب الملائم | (د) نظرية تعادل الأسباب |
| س (٣٦) من الجرائم التي تعتبر عقوبتها مقدرة ، جريمة : | الردة | (ب) الشتم والاستهزاء | (ج) السحر | (د) عقوق الوالدين |
| س (٣٧) من وسائل العقاب التي نجدها في كل من عقوبات الحدود والعقوبات التعزيرية : | (أ) عقوبة الحبس مع الأشغال الشاقة | (ب) عقوبة الحرمان من الميراث | (ج) عقوبة الجلد | (د) عقوبة التكفير بصيام شهرين متتابعين |
| س (٣٨) من ترك حائطه دون إصلاح فسقط على شخص فقتله ، فإن القتل هنا يصنف على أنه : | (أ) قتل خطأ محض | (ب) قتل في معنى القتل الخطأ | (ج) قتل عمد | (د) قتل شبه عمد |
| س (٣٩) تثبت جريمة القذف ب : | (أ) شهادة شاهدين فقط | (ب) إقرار القاذف فقط | (ج) شهادة أربعة شهود عدول | (د) إقرار القاذف أو شهادة شاهدين عدلين |
| س (٤٠) مما لا يعد من أركان جريمة البغي الموجبة للحد: | (أ) تحقق القصد الجنائي | (ب) أن يكون الخروج مغالبة وباستعمال القوة | (ج) تحقق القتل وأخذ المال من قبل البغاة | (د) الخروج على الإمام |

مراجعة وتدقيق:

أبو هدى

أم جوري

hana lx

اعداد وتنسيق:

@F_AISahafi

سهلة الأنصاري

فهد المصحفي / سهلة الأنصاري